

الصحيح من سيرة النبي الأعظم صلى الله عليه وآله وسلم

[259] 4 - إن الاعتراض حيث لا بد منه حتى على الحاكم، مهما كان قويا وعاتيا، هو

مسؤولية كل حتى النساء بالمقدار الذي يمكن. ولا يختص ذلك بالرجال. 5 - إن التصدي للمطالبة بالحق وتسجيل الموقف، لا يجب أن ينحصر في صورة العلم بإمكان الحصول على ذلك الحق، أو احتمال ذلك، بل إن ذلك قد يجب حتى مع العلم بعدم إمكان الحصول على شيء، فإن فاطمة " عليها السلام " كانت تعلم بأن مطالبتها لن تجدي شيئا في إرجاع ما اغتصب منها إليها، ولكنها مع ذلك قد سجلت موقفا حاسما وأدانت الإنحراف، وتصدت له، وماتت وهي مهاجرة وغاضبة على أولئك الذين أخذوا حقها، واستأثروا به دونها. وحتى حين طلب منها أمير المؤمنين أن تستقبلهما، فإنها لم تجب بالقبول، بل قالت له " عليه السلام ": البيت بيتك، والحررة زوجتك، إفعل ما تشاء. فدخل عليها، وحاولا استرضاءها وبكيا لديها، ولكنها فضحت خطتهما، وأوضحت لهما، من خلال حملها إياهما على الإقرار بأنهما قد أغضباهما، وبأن الله يغضب لغضبها، ويرضى لرضاها - أوضحت لهما: أنها لا تزال غاضبة ساخطة عليهما (1)، لا سيما وأنهما ما زالا يصران على غضبها حقها، ومنعها إرثها، وسائر أموالها. وذلك لأنها عرفت أن بكاءهما وخضوعهما لها إنما يرمي إلى التأثير عليها عاطفيا، من دمن تقديم أي تراجع عن موقفهما السابق، أو تقديم أي اعتذار مقبول عنه.

(1) البحار ج 43 ص 198 و 199 وكتاب سليم بن

قيس ص 211 و 212 وراجع: كنز العمال ج 5 ص 351 و 352 والغدير ج 7 ص 228 و 229 والإمامة والسياسة ج 1 ص 14 وأعلام النساء ج 4 ص 124 وعن رسائل الجاحظ ص 300. (*)